الأمم المتحدة S/2013/359

مجلس الأمن

Distr.: General
17 June 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

أولا - مقدمة

١ - في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة بشأن السلام والأمن في أفريقيا برئاسة توغو، ناقش خلالها أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. واعتمد المجلس في تلك الجلسة بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/2) أعرب فيه عن القلق البالغ من التهديدات التي تمثلها الجريمة المنظمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإيصال المساعدة الإنسانية، وجهود بناء السلام في المنطقة. ودعا إلى أن تعمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة على مكافحة انتشار المخدرات والأسلحة غير المشروعة في البلدان التي تكافح من أجل التغلب على النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار.

٢ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن جلسة رفيعة المستوى بشأن الحالة في منطقة الساحل برئاسة المغرب، أعرب خلالها أعضاء المجلس وجهات معنية أخرى عن قلقهم العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل، ولا سيما في مالي، وشددوا على أهمية التوصل إلى نهج متسق وشامل ومنسق من أجل التصدي للأزمة المتعددة الجوانب التي تمس المنطقة المنكوبة.

٣ - وفي ظل هذه الخلفية، يُقدم هذا التقرير عملاً بالبيان الرئاسي المعتمد في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ (S/PRST/2012/2)، الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم توصيات محددة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يتعامل مع مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع مراعاة آراء الدول الأعضاء والخبرات المكتسبة مؤخراً في الميدان. وفي حين يسعى هذا التقرير إلى تقديم المشورة الاستراتيجية بشأن الاستجابة الفعّالة، ينبغي النظر إلى هذه الإجراءات كجزء

090713 080713 13-25357 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

من جهود متكاملة ومتعددة التخصصات وأعم تشمل الأمن والتنمية والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٤ - وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كان ثمة تعبئة دولية هامة لمكافحة الأثر المتزايد للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ومن ثم يوفر هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات في المنطقة في هذا الصدد منذ عام ٢٠٠٨، ويقيّم التقدم المحرز حتى الآن، ويقدم توصيات بشأن سُبُل المضي قُدماً.

ثانيا - تحليل الوضع

ألف - الاتجاهات الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٥ - ما زالت الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، تشكّل تهديداً رئيسياً للسلام والأمن في المنطقة. ففي عام ٢٠١٠، عبر ما يقدر بنحو ١٨ طناً من الكوكايين الخام غرب أفريقيا باتجاه أوروبا، وهي تدفقات تزيد قيمتها على بليون دولار عند الوصول. وتمثل هذه الأرقام انخفاضاً كبيراً مقارنة بالذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٧، عندما قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن كمية تقارب ٤٧ طناً عبرت المنطقة.

٦ - وقد تنوعت الوسائل المستخدمة في نقل المخدرات إلى المنطقة على مر الزمن، ربما كرد فعل إزاء الجهود إنفاذ القوانين. وبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، كان معظم الكوكايين العابر لغرب أفريقيا ملك العصابات المنظمة من كولومبيا؛ وكان يُخزن أساسا في شحنات بحرية على متن ”سفن أمّ“، ثم يُنقل إلى الشاطئ في مراكب صغيرة من سواحل غرب أفريقيا. وبين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، تم رصد عدد من الطائرات الخاصة التي تقلع من جمهورية فنزويلا البوليفارية باتجاه غرب أفريقيا، من بينها طائرات بمحركين مروحيين وطائرات نفاثة. وبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، تم مصادرة زهاء ٥,٧ أطنان من الكوكايين من حاويات شحن متوجهة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا، منها ٢,١ من الأطنان في عام ٢٠١١ وحده. ويُشحن الكوكايين من البرازيل أيضاً، وعلى الأخص من ساو باولو ومرفأ سانتوس المجاور، حيث يستكمل المهربون النيجيريون شحناتهم الجوية والبريدية المعتادة من الكوكايين بتهريب كميات عن طريق البحر.

٧ - ووفقاً للتقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٢ الصادر عن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ارتفع استهلاك الكوكايين في غرب أفريقيا، على ما يبدو إلى حوالي

١,١ مليون مستهلك. ويتلقى مهربو غرب أفريقيا عمولات في شكل كوكايين على الخدمات اللوجستية التي يؤدونها ويختار بعضهم بيع حصتهم على الصعيد المحلي بدلاً من تهريبها إلى أوروبا، إذ ليس لديهم الصلات والشبكات اللازمة للقيام بأنشطة الاتجار تلك، ويخشون المخاطر المرتبطة بتهريب المخدرات إلى أوروبا. ويجري المكتب تقييماً لاستهلاك المخدرات في المنطقة، ولا سيما بين الشباب، يُتوقّع ظهور نتائجه في وقت لاحق من هذا العام.

٨ - وبين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣، اكتشفت ثلاثة مختبرات للميثامفيتامين في نيجيريا، وتحوم شكوك حول وجود مختبرات مشابهة تعمل في غانا وكوت ديفوار. وفي عام ٢٠٠٩، تم ضبط سلائف كيميائية في غينيا، في حين تم ضبط ١٧,٥ كيلوغراماً من الميثامفيتامين في عام ٢٠١٢ في مطار لومي بتوغو. وسجلت أيضا في السنوات الأخيرة زيادة حادة في عدد المقبوض عليهم من مهربي من الميثامفيتامين من غرب أفريقيا إلى شرق آسيا. وتم تهريب ما يقدر بـ ١ ٥٠٠ طرد جوي يضم حوالي ١,٥ طن متري من الميثامفيتامين من غرب أفريقيا إلى شرق آسيا في عام ٢٠١٠، تولدت منها إيرادات إجمالية تبلغ زهاء ٩٠ مليون دولار. وبما أنه يمكن إنتاج الميثامفيتامين حيثما تتوفر السلائف، فقد أصبح خطر التصنيع، ولا سيما في الأقاليم غير الخاضعة كلياً لسلطة الدولة في المنطقة، مدعاة للقلق المتزايد.

٩ - وفي الآونة الأخيرة، سجلت، على ما يبدو، زيادة في كمية الهيروين التي تعبر غرب أفريقيا، عن طريق الطرود الجوية التجارية أساساً. ففي عام ٢٠١١، تم ضبط ما مجموعه ٣٩٢ كيلوغراماً من الهيروين. واكتشفت شحنات متوسطة الحجم من الهيروين، بشيء من الانتظام، ولا سيما في غانا ونيجيريا. ومصدر معظم الهيروين هو على ما يبدو جنوب غرب آسيا، وبخاصة جمهورية إيران الإسلامية وتركيا. وكما هو الحال بالنسبة للكوكايين، فإن الهيروين موجه على ما يبدو إلى السوق الأوروبية، رغم أن البعض منها قد يُحوَّل إلى أمريكا الشمالية أو إلى الأسواق المحلية.

١٠ - ورغم أن البيانات محدودة، فإن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن لا يزال مصدرا رئيسياً للقلق. ففي غانا، يعزى حوالي ٤ في المائة من الإصابات الجديدة بالفيروس إلى تعاطي المخدرات عن طريق الحقن، فيما تبلغ نسبة انتشار الفيروس بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن ٩,١ في المائة في السنغال. وفي نيجيريا، أظهرت دراسة تحليلية لوسائل انتقال الفيروس أُجريت في عام ٢٠٠٧ أن تعاطي المخدرات عن طريق الحقن أسهم بما نسبته ٩,١ في المائة من الإصابات الجديدة، في حين بلغ

انتشار الفيروس بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن نسبة ٥,٦ في المائة، وفقاً لوزير الصحة الاتحادي في نيجيريا.

١١ - وما لا يقل عن ١٠ في المائة من الأدوية التي تباع في غرب أفريقيا مغشوشة، وهذا يعني أن المحتويات تختلف بشكل ملحوظ عما هو مبين في الغلاف. وفي عام ٢٠١٠، تشير التقديرات إلى أن الأدوية المغشوشة بيعت بمبلغ ١٥٠ مليون دولار في غرب أفريقيا. ويمكن لاستخدام عقاقير مضادة للعدوى مغشوشة تحتوي على كميات من المكونات النشطة أقل من المستوى المحدد، بالإضافة إلى تأثيرها في الصحة في المنطقة، أن تشجع نمو مسببات الأمراض المقاومة للأدوية، التي تمثل خطراً على الصحة العامة على الصعيد العالمي.

١٢ - وفي السنوات الأخيرة، جرى الاتجار سنوياً بقرابة ٠٠٠ ٥ امرأة من غرب أفريقيا لاستغلالهن جنسياً في أوروبا، وتولّدت عن ذلك مداخيل تبلغ زهاء ٢٠٠ مليون دولار. وما زالت عصابات الجريمة المنظمة من نيجيريا تسيطر على هذه الشبكات. ويمكن أن تزيد النزاعات المسلحة من تفاقم الاتجار بالبشر حيث تزيد من عدد اللاجئين والمشردين داخلياً في المنطقة، وتجعل النساء أكثر عرضة لهذه الأنواع من الجرائم.

١٣ - وتشير بعض الدلائل إلى أن عمليات تهريب المهاجرين عن طريق البحر من غرب أفريقيا إلى أوروبا قد انخفضت. ففي عام ٢٠١٠، كان عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم كشفهم وهم يدخلون إلى أوروبا عن طريق البحر، أقل من ٠٠٠ ١٦ شخص، أي سدس عدد المهاجرين بصفة غير قانونية الذين تم كشفهم قبل عقد من الزمن والبالغ ٠٠٠ ٩٠ شخص. وقد جنى المهربون ما يقدر بـ ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١١، مقارنة بـ ١٥٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠. ويعزى هذا الاتجاه نحو الانخفاض إلى تقلص الفرص الاقتصادية في أوروبا وإدخال تحسينات في مجال إنفاذ القانون. وما زالت الوثائق المزورة تيسر تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو على السواء. وثمة اتجاه ناشئ يتمثل في استخدام غرب أفريقيا بوصفها مركز عبور للمهاجرين المتجهين من آسيا إلى أوروبا أو الأمريكتين.

١٤ - وقد ارتفع عدد حوادث القرصنة والسطو المسلح في غرب أفريقيا بشكل كبير منذ عام ٢٠١٠، مما يجعل مشكلة القرصنة في المنطقة البؤرة الثانية الأكثر حدة في أفريقيا بعد الصومال. ووفقاً للمنظمة البحرية الدولية، التي شاركت في بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات إلى خليج غينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، جدّ ما مجموعه ٤٣ هجمة في المنطقة في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٥٨ من الهجمات المسجلة في الفترة نفسها في عام ٢٠١١، و ٤٥ هجمة في عام ٢٠١٠.

١٥ - ومع أن هجمات القراصنة ليست جديدة على المنطقة، فقد انتقلت في الآونة الأخيرة إلى مناطق جديدة. ففي الماضي، جدت معظم الهجمات في نيجيريا، وكانت مرتبطة أساسا بالنزاع الدائر على النفط في دلتا النيجر. إلا أن هذه الهجمات في انخفاض، بينما ارتفعت الهجمات في بنن البلد المجاور، بشكل حاد، في عام ٢٠١١. وأثرت هذه الزيادة في تكاليف الشحن إلى بنن، وهو بلد يعتمد على إيراداته من الموانئ. ويبدو أن القراصنة النيجيريين ضالعون في العديد من هذه الهجمات التي تستهدف سفناً تحمل منتجات نفطية. ويهاجم القراصنة في خليج غينيا، على خلاف نظرائهم الصوماليين، عادة قرب الشاطئ، مستخدمين في كثير من الأحيان، زوارق صغيرة عندما تكون السفينة المستهدفة راسية في الميناء أو بصدد تفريغ شحناتها. ويشير هذا إلى الطابع الانتهازي للهجمات.

١٦ - وثمة أدلة متزايدة على أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تسهم في زعزعة استقرار الحكومات المنتخبة دستورياً وتقوّض الجهود المبذولة لبناء السلام في المنطقة. وتؤدي، الحالات القصوى، إلى زعزعة استقرار حكومات مشكّلة حسب الأصول، حيث تسعى الفصائل المتنافسة إلى إزاحة بعضها البعض. ويمكن القول إن أكثر البلدان تضرراً في هذا الصدد هي غينيا - بيساو التي شهدت سلسلة من الأحداث الجسام السياسية والأمنية زاد من سرعتها عبور الكوكايين في البلد.

١٧ - وغالباً ما يساعد الفساد الذي يقوّض الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وكثيراً ما يكون مرتبطاً أيضاً بالعنف وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات، التي تثني المستثمرين الشرعيين عن الاستثمار وتشجع على هجرة رأس المال البشري، وهكذا تعطل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وثمة أيضاً قلق متزايد من أن الاتجار غير المشروع يمول جماعات مسلحة من غير الدول في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، رغم أن الأدلة على هذا التمويل محدودة.

باء - التطورات الأخيرة

١٨ - وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، عبر في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١١ ونيسان/أبريل ٢٠١٢، ٠٠٠ ٧٩٠ من العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحدود الليبية إلى بلدان أخرى هرباً من النزاع في البلد. ويُعتَقَد أن العدد الحالي من العائدين بعد الأزمة في ليبيا، بمن فيهم الحالات غير المسجلة، أعلى من ذلك بكثير. وتعيَّن على البلدان المجاورة أيضاً أن تتعامل مع تدفق كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة من الترسانة الليبية التي يهربها إلى منطقة الساحل مقاتلون سابقون كانوا أثناء النزاع إما أعضاء في الجيش النظامي الليبي أو مرتزقة. وأثار ذلك مخاوف من احتمال أن تباع الأسلحة إلى جماعات إرهابية تعمل في المنطقة وزاد

من مخاوف تجدد التمرد في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، بعد تدفق المرتزقة والمقاتلين من ليبيا إلى كل من النيجر ومالي في أعقاب سقوط نظام معمر القذافي. ومما يزيد الوضع تفاقماً إمكانات تجنيد الشباب من والعاطلين عن العمل والعائدين وتوجيههم إلى زيادة التصلُّب.

١٩ - وشُهِدَت أيضاً زيادة في الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل. ويشمل ذلك إنشاء الحركتين الجهاديتين أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا خلال عام ٢٠١١. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مسؤوليتها عن اختطاف ثلاثة من عمال الإغاثة الأوروبيين في مُخيمات اللاجئين الصحراويين التي تسيطر عليها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في تندوف بالجزائر. والحركة مسؤولة أيضاً عن اختطاف سبعة دبلوماسيين ملحقين بالقنصلية الجزائرية في غاو بشمال مالي في نيسان/أبريل ٢٠١٢، من بينهم الملحق العسكري ونائب القنصل. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، وضعت وزارة خارجية الولايات المتحدة حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا على قائمة من يقدّر البلد أنهم من ''الإرهابيين العالميين المحددين''، واعتمدت مجموعة من الجزاءات ضد الحركة وقادتها، شملت تجميد أصولهم المحفوظة في الولايات المتحدة.

٢٠ - وأسهم انتشار الأسلحة في منطقة الساحل في أعقاب الأزمة في ليبيا إلى حد كبير في عدم الاستقرار في المنطقة. ورغم أن العمل جار لتقدير الكميات، تشير التقديرات إلى أن ما بين ١٠ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ بندقية هجومية قد هُرِّبَت من ليبيا إلى مالي منذ بداية الأزمة في ليبيا. وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، أطاح عدد من صغار الضباط الساخطين بالرئيس أمادو توماني توري وسط غضب بسبب فشله في تجهيز الجيش بشكل ملائم لمحاربة المتمردين في شمال البلد المدججين بالأسلحة من بينها أسلحة من الترسانة الليبية. وبعد شن الهجوم في الشمال بوقت قصير، تراجعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد أمام الجماعات المتطرفة التي ثبت أنها الأقوى عملياتيا، وفرضت جماعات أخرى سيطرتها على أجزاء من مساحات الصحراء الشاسعة في شمال البلد، مما يجعلها ملاذاً جديداً للإرهابيين.

٢١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، تعرضت غينيا - بيساو لانقلاب قبل يوم واحد من بدء حملة دورة التصفية من الانتخابات الرئاسية بين رئيس الوزراء المنتهية ولايته كارلوس غوميز جونيور، ومرشح المعارضة كومبا يالا. وتسبب تسلل جماعات إجرامية إلى غينيا - بيساو في زيادة تعقيد الحالة الأمنية في البلد. وتشير الاستخبارات الدولية إلى أن تهريب الكوكايين يجري عن طريق الجو والبحر والبر، دون أن تقوم السلطات الانتقالية أو قوات الأمن بأية

عمليات اعتراض. ويُعتَقَد أن مئات الكيلوغرامات من الكوكايين تُهرَّب في كل صفقة. وبالإضافة إلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والبضائع، ما زال صيد الأسماك غير المشروع والتصدير غير المشروع للأخشاب والموارد المعدنية وغيرها من الموارد مثاراً للقلق الشديد ومصدراً لنزاعات داخلية تنخرط فيها سلطات مدنية وعسكرية. ويخلق هذا نزاعات إضافية داخل البلد مع ما لذلك من أثر سلبي على السلام والاستقرار وجهود المساعدة الإنسانية/التنمية. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أعلن الرئيس الانتقالي للبلد، سريفو نامادجو، التزامه بالتصدي للجريمة المنظمة في البلد، وباستعادة احترام الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وصرحت القيادة العسكرية أيضاً ببيانات مماثلة.

٢٢ - وتشير أيضاً دلائل قوية على أن النفط/البترين المعبأ بشكل غير قانوني في نيجيريا يُهرَّب شمالاً عبر بنن والنيجر من قِبَل جماعات إجرامية في منطقة الساحل. ويشكل الوجود المتزايد لمقاتلي بوكو حرام على طول الحدود بين نيجيريا والكاميرون وحول بحيرة تشاد هو أيضاً مدعاة للقلق. فقد شُنَّت هجمات متكررة ضد هيئات عامة في ولاية بورنو الشمالية الشرقية، ووقع عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين خلال الاشتباكات بين المسلحين والحكومة.

ثالثاً - الاستجابة الدولية

ألف - منظومة الأمم المتحدة (على صعيد السياسات العامة)

٢٣ - اعترف مجلس الأمن بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديداً للسلام والأمن في غرب أفريقيا، ويجدر بها أن تدمج في خطة الأمم المتحدة الكلية للأمن والتنمية[(١)]. وبناءً عليه، عُقِد عدد من جلسات مجلس الأمن الخاصة لمناقشة الأثر المترتب عليها، ولا سيما في البلدان الهشة والخارجة من نزاع[(٢)]. ودأب المجلس أيضاً باستمرار على دعوة الأمين العام إلى

(١) انظر قراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) (أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا)؛ و ٢٠١٧ (٢٠١١) (انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة الساحل)؛ والبيان الرئاسي المعتمد في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢ (S/PRST/2012/2) (خطر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن)؛ وقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢) (أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا، وخطر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية).

(٢) انظر البيان الرئاسي المعتمد في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/20) (خطر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن)؛ والبيان الرئاسي المعتمد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/32) (تعميم مسألتي الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع)؛ والبيان الرئاسي المعتمد في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/PRST/2010/4) (خطر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن).

اعتبار الجريمة المنظمة عبر الوطنية أحد العوامل في تحليل النزاعات واستراتيجيات الوقاية، وإلى تقييم دور المجلس في التصدي للتهديدات عبر الوطنية في الحالات المدرجة في جدول أعماله.

٢٤ - وأُنشئت فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات في آذار/مارس ٢٠١١، لتتولى، في جملة أمور، وضع نهج متماسك متعدد الأطراف لتخفيف أثر التهديدات عبر الوطنية على الحركيات الوطنية. وتوفر فرقة العمل، التي يشترك في قيادتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية، محفلاً هاماً لوكالات الأمم المتحدة لتنسيق ما تقدمه من دعم للدول الأعضاء بهدف كفالة فعالية جهود التصدي للتهديدات عبر الوطنية وواقعيتها على السواء. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشجّع فرقة العمل الأخذ بإطار شامل متوازن يركز على الوقاية وبناء القدرات وتقاسم المسؤولية والتعاون الإقليمي والأقاليمي، وحماية الصحة العامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٢٥ - وقد عقدت الجمعية العامة، بمناسبة يوم الأمم المتحدة الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، مناقشة مواضيعية عن المخدرات والجريمة بوصفهما خطراً يهدد التنمية، شددت على أثر المخدرات والجريمة على الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتضمنت نتائج المناقشة موجزاً سيُحال إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في الدوحة في عام ٢٠١٥، والذي سيركّز على دمج جهود منع الجريمة والعدالة الجنائية في خطة الأمم المتحدة للأمن والتنمية، الأوسع نطاقاً.

٢٦ - ومنذ عام ٢٠٠٩، دعا مجلس الأمن الأمين العام إلى دمج أثر الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ما تقوم به البعثات المتكاملة من تقييم وتخطيط وإبلاغ. ولذلك، تُكلَّف البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالتصدي بتواتر متزايد للتهديدات التي تشكلها المخدرات والجريمة. وفي غرب أفريقيا، تستضيف أربعة بلدان حالياً بعثات متكاملة للأمم المتحدة، هي: عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. ومن المجالات المواضيعية الرئيسية التي تُتَناول في نطاق ولاية كل منها الجريمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحة الإرهاب.

٢٧ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٥ (٢٠١٢)، أوفدت إلى سيراليون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بعثة تقييم تقني مشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة لإجراء استعراض لما أحرز من تقدم في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في

سيراليون، ولتقديم تقرير يتضمن مقترحات تفصيلية وتوصية بجدول زمني للعملية الانتقالية للمكتب، وتخفيض قوامه، واستراتيجية خروجه. وخلصت البعثة إلى أن المكتب، وفقاً لولايته، أدى دوراً هاماً في دعم حكومة سيراليون في جهودها المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتتسم مواصلة الدعم المقدم في مجالي التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين للجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية بأهمية حاسمة. وفي الوقت الذي يستعد فيه المكتب لخفض قوامه، سيظل من الضروري أن يستمر تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي إلى وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في إطار تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا.

٢٨ - وعملا بقرار لجنة السياسات رقم ٢٠١٢/١٦/'٤' المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أوفدت إلى غينيا - بيساو بعثة مشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة لإجراء تحليل للعوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في البلد، وإعداد استراتيجية قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل بحلول أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وذلك قبل تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في شباط/فبراير ٢٠١٣. وخلص التحليل إلى أن غينيا - بيساو، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ما زالت تواجه تحديات كبرى متصلة بغياب السيطرة والرقابة المدنيتين على الجيش، وبالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، وبالإفلات من العقاب. ولذلك، فإن استراتيجية الأمم المتحدة الخمسية التي وُضِعَت لاحقا لغينيا - بيساو تحدد أربعة مجالات أولوية مترابطة، تشمل تعزيز قدرة الدولة على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في البلد. وعملاً بقرار لجنة السياسات رقم ٢٠١٢/١٦/'٥' المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، طلبْت كذلك إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن يجري مع إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، تحليلا لأثر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو، وفي البلدان المجاورة لها، وفي المنطقة. وسيتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية، بناءً على ما يخلصان إليه من نتائج، إعداد تقريرهما المقبل بآخر المستجدات بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة لتقديمه إلى لجنة السياسات. وعلاوة على ذلك، أوفَدَت الأمم المتحدة إلى غينيا - بيساو بعثة تقييم تقني في الفترة من ١٨ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣. ويوصي تقرير البعثة بأن تقدم الأمم المتحدة مساعدة محددة في مجالي الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات.

٢٩ - ومن أجل زيادة دعم جهود بناء السلام في البلدان الخارجة من نزاعات عنيفة داخل المنطقة، فإن أربعة من البلدان الستة المدرجة حالياً على جدول أعمال لجنة بناء السلام تقع في

غرب أفريقيا وهي: سيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبريا. وحددت اللجنة مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات كأولوية من أولويات بناء السلام، وما برحت تدعو إلى دعم دولي أقوى لتعزيز الخبرات الفنية والقدرات المؤسسية لتلك البلدان من أجل مواصلة جهود مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة.

٣٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، جُدِّدَت ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لمدة ثلاث سنوات أخرى لتمكين المنظمة من مواصلة السعي للأخذ بنهج متكامل نحو التصدي لتحديات السلام والأمن في غرب أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وغيرها من الشركاء الإقليميين. كذلك يعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، الذي أنشئ عام ٢٠١١، مع الجهات الفاعلة الإقليمية للمساعدة في منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في وسط أفريقيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، استضافت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أول ندوة دون إقليمية عن إصلاح قطاع الأمن في وسط أفريقيا، شددت على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي، ولا سيما في مجال مراقبة الحدود.

٣١ - وتحتل جهود إصلاح قطاع الأمن مكانة بارزة في ولايات بعثات الأمم المتحدة المتكاملة في غرب أفريقيا، وتسعى لأن تشمل في نطاقها أي روابط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في البلدان الخارجة من نزاعات. وفي عام ٢٠٠٧، أنشَأت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن بغرض وضع نهج متكامل وشمولي للأمم المتحدة في ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن وتشجيع الأخذ بذلك النهج. وتتولى فرقة العمل، التي يشترك في رئاستها إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المسؤولية عن تطوير معايير وممارسات في مجال إصلاح قطاع الأمن، قائمة على نهج شامل للقطاع كله. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أصدَرَت فرقة العمل الطبعة الأولى من منشور منظور الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن ”*United Nations Security Sector Reform Perspective*“، الذي يناقش دور إصلاح قطاع الأمن وإسهامه في الجهود المتعددة الأبعاد المبذولة في مرحلة ما بعد النزاع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وضعت فرقة العمل الصيغة النهائية لأول مجموعة من مذكرات الأمم المتحدة التوجيهية التقنية المتكاملة على نطاق المنظومة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وتمثل المذكرات التوجيهية عنصراً بالغ الأهمية في تنفيذ أول تقرير للأمين العام عن إصلاح القطاع الأمني (A/62/659-S/2008/39)، وهي تغطي ستة مجالات مواضيعية رئيسية تشمل إصلاح قطاع الأمن المراعي للمنظور الجنساني، والحكم الديمقراطي لقطاع الأمن، والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للعمليات المتعلقة بسياسات الأمن القومي ووضع الاستراتيجيات.

٣٢ - وفي غينيا - بيساو، أُنشئ في عام ٢٠١٠ فريق معني بالنتائج يضم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري بغرض كفالة الأخذ بنهج متكامل لإصلاح قطاع الأمن وتوطيد سيادة القانون. وأتاح ذلك إجراء سلسلة من المناقشات حول السياسات العامة في مجالات إصلاح الدفاع والأمن الداخلي والقضاء. وقد أدمجت القضايا المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في جهود إصلاح قطاع الأمن الشاملة ضمن الإطار الاستراتيجي المتكامل المعتمد.

باء - منظومة الأمم المتحدة (على المستوى التنفيذي)

٣٣ - تدعم منظومة الأمم المتحدة تنمية قدرات قطاع الأمن للتصدي للأخطار العابرة للحدود والشاملة لقطاعات متعددة والتي تهدد السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولهذه الغاية، تسهم المنظومة في تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، عن طريق المبادرة المشتركة لسواحل غرب أفريقيا، التي وُضعت في عام ٢٠٠٩، ويقوم بتنفيذها حاليا كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية/مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية/الإنتربول، في البداية في أربعة بلدان هشة وخارجة من النزاع، وهي سيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، وافقت لجنة السياسات الرفيعة المستوى المنبثقة عن مبادرة سواحل غرب أفريقيا، على توسيع المبادرة لتشمل بلدانا أخرى من غرب أفريقيا بناء على طلبها، بدءا من غينيا، حيث أُوفدت بعثة ميدانية للتقييم في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتسعى المبادرة إلى الإسهام في الحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومن الأنشطة الإجرامية الأخرى في غرب أفريقيا، وخاصة بإنشاء وحدات متخصصة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، بهدف تعزيز التعاون بين الوكالات وإقامة الاتصالات والروابط على المستويين التنفيذي والتقني بين تلك الوحدات وغيرها من أنشطة إنفاذ القوانين في المنطقة دون الإقليمية. وفي غينيا - بيساو، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة إلى الحكومة في وضع تصورات للخطة الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تشمل مبادرات ساحل غرب أفريقيا. وقد أدمجت الخطة في مجمل الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن.

٣٤ - وفي إطار الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الأمن البحري في المنطقة، أوفدت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بعثة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة لتقييم مدى انتشار القرصنة في خليج غينيا. وأوصت البعثة، التي اشترك في قيادتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية، بأن تستمر الأمم المتحدة في تعبئة الموارد اللازمة لتعزيز القدرات الوطنية، وتنسيق المساعدة الدولية من أجل ضمان الأمن البحري في خليج غينيا، بالتشاور مع الجهات الفاعلة المعنية. وبالتالي، فإن منظومة الأمم المتحدة تعمل مع شركاء دوليين آخرين على دعم تنفيذ توصيات بعثة التقييم، وقراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢). ويقدّم المكتب الدعم أيضا إلى حكومة بنن لوضع برنامج وطني متكامل لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك القرصنة، في البلد وحوله.

٣٥ - وفي أعقاب بعثة التقييم، استمرت منظومة الأمم المتحدة في التواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين في وضع استراتيجية إقليمية شاملة لمكافحة القرصنة في خليج غينيا، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢). ولهذه الغاية، عقد السيد سعيد دجنيت، ممثلي الخاص لغرب أفريقيا؛ والسيد أبو موسى، ممثلي الخاص لوسط أفريقيا، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ في غابون، اجتماعا تحضيريا مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا، وذلك لمناقشة عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وسبق ذلك الاجتماع مؤتمر مشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن السلامة والأمن البحريين في بنن، استُكشفت فيه إمكانيات تلاحم الجهود بين الجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين في مجال مكافحة القرصنة. وفي يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اجتمع في ليبرفيل الفريق العامل التقني واللجنة التوجيهية، اللذان اشترك في إنشائهما في ٣١ أيار/مايو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، لمناقشة آفاق المستقبل. وحضر الاجتماع أيضا ممثلون عن المنظمة البحرية لمنطقتي غرب ووسط أفريقيا، ووزارة خارجية الولايات المتحدة. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، عقد في بنن اجتماع وزاري اعتمد ثلاث وثائق رئيسية لمكافحة القرصنة والجريمة المنظمة. وستقدّم الوثائق ليقرّها رؤساء دول وحكومات بلدان وسط وغرب أفريقيا في مؤتمر قمة مقرر عقده في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٣٦ - وتفاعلا مع تزايد مواطن الضعف السياسية والأمنية والإنسانية التي تؤثر على منطقة الساحل، أوفدتُ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بعثة تقييم مشتركة تابعة للأمم المتحدة إلى منطقة الساحل لتقييم أثر الأزمة الليبية في المنطقة. وكشف التقييم عددا من التطورات المثيرة للقلق. ومن هذه التطورات تدفق العائدين، وانتشار الأسلحة من الترسانة الليبية، وزيادة فجئية في الإجرام وفي الأنشطة الإرهابية في بلدان منطقة الساحل. واقترحت البعثة مجموعة توصيات تركّز بقوّة على الاستجابة المتكاملة، والبرمجة لمنع نشوب النزاعات.

٣٧ - وإثر إيفاد بعثة التقييم، أُنشئت فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمنطقة الساحل لتحديد استجابة فعالة وشاملة على نطاق كامل المنظومة للتهديدات المتعددة الجوانب المؤثرة على المنطقة دون الإقليمية. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بدأت شراكة من أجل القدرة على التكيُّف من خلال مبادرة أصحاب المصلحة المتعددين، وهم (التحالف العالمي لدعم مبادرة تعزيز القدرة على التكيف في منطقة الساحل)، في إطار جهود دولية أوسعَ ترمي إلى تعزيز وضع نهج تعتمد القدرة على التكيف في المنطقة. ووُضعت أيضا في تموز/يوليه ٢٠١٢ خطة عمل للأمم المتحدة بشأن بناء القدرة على التكيف في منطقة الساحل.

٣٨ - وطلب مني مجلس الأمن، في قراره ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، أن أضع وأن أنفذ، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية، استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة من أجل منطقة الساحل، تشمل قضايا الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية. وخلال الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بمنطقة الساحل، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على هامش دورة الجمعية العامة السابعة والستين، حظي وضع هذه الاستراتيجية بدعم قوي. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عُيِّن رومانو برودي، من إيطاليا، مبعوثا خاصا لي إلى منطقة الساحل، من أجل الاضطلاع بمهام منها تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بكاملها في المنطقة. وعليه، رحّب مجلس الأمن، في قراره (٢٠١٢) ٢٠٧١ بتعيين السيد برودي من أجل حشد الجهود الدولية، ووضع استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة من أجل منطقة الساحل وتنسيق تنفيذها، والمشاركة في تحديد معالم حل شامل للأزمة في مالي.

٣٩ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، أوفد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فريقا استطلاعيا لوجود الأمم المتحدة المتعدد التخصصات، تقوده إدارة الشؤون السياسية، للمساعدة على المسارين السياسي والأمني في مالي. ومنذ ذلك الحين ومكتب الأمم المتحدة في مالي يعمل على تنفيذ القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢). وفي

٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، اتخذ المجلس القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) القاضي بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٤٠ - ويدعم البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ والتابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ خطة العمل الإقليمية الموسّعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ويسهم المكتب في الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب؛ وإلى إقامة العدل وإرساء النزاهة؛ وتحسين مكافحة المخدرات والصحة؛ وتعزيز الوعي والبحوث، ويدعم تلك الجهود. ويوجه البرنامج الإقليمي جهوده إلى ستة عشر بلدا من بلدان غرب أفريقيا، وهي (بنن وبوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا)، ويدعم مجموعة واسعة من المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية.

٤١ - وفي مجال البحث والتحليل، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدة دراسات وتقييمات لتكون الأساس لأنشطة برنامجية، وكان آخرها ”تقييم التهديدات المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا“، الصادر في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ في كوت ديفوار، بالاشتراك بين المكتب ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ضمن إطار فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة. ويسلّط التقييم الضوء على التطورات الرئيسية المتعلقة بالتدفقات غير المشروعة والتحديات الناشئة في المنطقة دون الإقليمية، من قبيل القرصنة في خليج غينيا وانعدام الأمن في منطقة الساحل.

جيم - المنتديات الإقليمية

٤٢ - منذ اعتماد مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لخطة عمل الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، ومكتبُ الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يدعم تنفيذ خطة العمل تلك. وتتركز الجهود حاليا على تقديم الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل الشروع في تنفيذ خطة عمل الاتحاد المتعلقة بمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، التي أقرها مؤتمر وزراء مفوضية الاتحاد الأفريقي المتعلق بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، في دورته الخامسة المعقودة في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٤٣ - وعقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، مؤتمرا وزاريا أسفر عن اعتماد الإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وخطة عملها الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي

المخدرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، اللذين أقرهما الدورة العادية الخامسة والثلاثون لهيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويحث الإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على تعزيز المساعدة التقنية التي يقدمها إلى المنطقة، ضمن إطار خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي مُدِّدت حتى نهاية عام ٢٠١٣، في الدورة العادية الثانية والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عُقدت يومَي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، في أبيدجان.

٤٤ - وخلال تلك الدورة، اعتمدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة أيضاً الإعلان السياسي المتعلق باتخاذ موقف مشترك بشأن مكافحة الإرهاب، يشمل استراتيجية وخطة تنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وقد جاءت الاستراتيجية نتيجة لعملية شاملة بدأت في عام ٢٠٠٩، في أعقاب مشاركة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والمديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وهي تشدد على أهمية ربط الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وغيرها من المبادرات المماثلة، من أجل منع واجتثاث الإرهاب والأنشطة الإجرامية المتصلة به في غرب أفريقيا[٣].

٤٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أُنشئت هيئة الأركان العامة المشتركة لشؤون العمليات في تمنراست، بالجزائر، لتنسيق العمليات الأمنية من جانب الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر. وأُنشئت لاحقا خلية مشتركة للاستخبارات، باسم وحدة الدمج والاتصال، لرصد الأنشطة الإرهابية. وبالتدريج، انضمت بلدان مجاورة مثل نيجيريا إلى تلك الآليات الإقليمية. وخلال مؤتمر الجزائر المعني بالشراكة والأمن والتنمية في منطقة الساحل الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، التزم كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر بوضع رؤية مشتركة لمكافحة الإرهاب. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، استضافت الحكومة الليبية، في طرابلس، مؤتمرا وزاريا إقليميا لأمن الحدود، من أجل مناقشة التحديات الأمنية المشتركة التي تواجهها منطقة الساحل، والفرص المتاحة لتعزيز التعاون الإقليمي، في إطار خطة عمل طرابلس المتعلقة بالتعاون الإقليمي ومراقبة الحدود.

(٣) تشمل الآليات من ذلك القبيل استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

٤٦ - وقام فريق عامل معني بمنطقة الساحل أنشئ كجزء من لجنة تنسيق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وهو مبادرةٌ من الولايات المتحدة تشترك في رئاستها كل من الجزائر وكندا، بوضع مشروع خطة عمل للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وبدأت الولايات المتحدة أيضا الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى، وهي برنامج متعدد السنوات يضم تشاد وتونس والجزائر ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف إلى منع تمدد الأنشطة الإرهابية والمتطرفة في غرب وشمال أفريقيا. وتُقدم قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا الدعم العسكري إلى برنامج الشراكة ذاك. وقد نظّم المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر، عدة مشاريع تدريب إقليمية، وقدّم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال مكافحة الإرهاب.

٤٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أبرم مكتب المخدرات والجريمة مذكرة تفاهم مع فريق العمل الحكومي الدولي المعني بمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، الذي أنشأته، في عام ٢٠٠٠، هيئة رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو مسؤول عن تيسير تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في غرب أفريقيا. وبما أن فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا هو الهيئة الإقليمية لغرب أفريقيا، المماثلة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، فإنه يسعى إلى ضمان الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب. ولهذه الغاية، تحدد مذكرة التفاهم الإطار الاستراتيجي لتعزيز المساعدة التقنية المقدمة من المكتب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كذلك، فإن جميع بلدان شمال أفريقيا هي أعضاء في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٤].

٤٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عُقد، في باماكو، تحت رعاية حكومة مالي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، مؤتمر وزاري إقليمي بشأن الإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان في غرب أفريقيا. وتُوِّج المؤتمر باعتماد إعلان باماكو وإطارها الاستراتيجي المتعلق بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان، الذي يقدم توصيات محددة من أجل تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، بغية منع نشوب النزاعات. ومن أبرز ما تضمنه إعلان باماكو وإطارها الاستراتيجي ثماني توصيات

(٤) تشاد هي عضو في الفريق العامل المعني بمكافحة غسل الأموال في وسط أفريقيا، وهو الفريق الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي لم يبدأ العمل سوى في الآونة الأخيرة.

مواضيعية، تشمل وضع استراتيجية إقليمية لتيسير محاكمة الأشخاص المتورطين في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبما يتمشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٨[٥].

دال – الاستراتيجيات والتفاعلات الوطنية

٤٩ – اتخذت الدول الأعضاء في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل عدة مبادرات من أجل التصدي للتهديدات الأمنية المحدقة بالمنطقة. وعلى الصعيد الوطني، يقدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على بلورة برامج وطنية متكاملة تسعى إلى إدراج مكافحة المخدرات والجريمة في جداول أعمالها الإنمائية والأمنية. ولتحقيق هذا الغرض، يساعد المكتب على بلورة وتنفيذ عدد من البرامج الوطنية المتكاملة في بلدان مثل بوركينا فاسو، وتوغو، والرأس الأخضر، وغانا. وقد جرى تعليق تنفيذ البرامج الوطنية المتكاملة في مالي وغينيا – بيساو إلى حين استعادة النظام الدستوري في كلا البلدين. وانطلقت بلورة البرامج الوطنية المتكاملة في بنن، وسيراليون، وليبريا، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة بتعبئة الموارد من أجل تمويل تنفيذها.

٥٠ – واتسع نطاق أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى حد كبير في نيجيريا بعد وضع برنامج شامل يموِّله الاتحاد الأوروبي لمساعدة الحكومة في مجالات مكافحة الفساد وإصلاح العدالة الجنائية والتصدي للجريمة المنظمة.

٥١ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قادت شرطة بوركينا فاسو ''عملية السلاسل التعاقبية'' بدعم من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، مما سمح بإنقاذ أكثر من ١٠٠ طفل يُشتبه في أنهم من ضحايا الاتجار بالأطفال من مقالع تعدين ذهب يتم استغلالها بصورة غير مشروعة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، شاركت القوات الوطنية في عملية ''أتلنتك'' (الأطلسي) تحت قيادة الإنتربول. وعملية جرت خلالها مصادرة بضائع مزيفة تبلغ قيمتها ١,٥ مليون دولار. وقد سبقت هذه العملية عملية كوبرا التي نسَّقتها الإنتربول قبل شهر من ذلك التاريخ. وأدت هذه العملية إلى مصادرة أكثر من ١٠ أطنان من الأدوية المغشوشة وإلى القبض على أكثر من ١٠٠ شخص. وفي الآونة الأخيرة، شاركت بوركينا فاسو في عملية ''كوكير ٣'' التي جرت أثناءها مصادرة أكثر من ٥٠٠ كيلوغرام من

(٥) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٥٨٣، الرقم ٢٧٦٢٧.

المخدرات واسترجاع مبلغ ٢,٥ مليون يورو في ٢٥ مطاراً من جميع أنحاء غرب أفريقيا ووسط أفريقيا والبرازيل.

٥٢ - وتشارك تشاد في الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء، التي تشمل برنامج مساعدة بين الجيوش يهدف إلى تعزيز عمليات مكافحة الإرهاب التي ينفذها هذا البلد وإلى منع عمليات التسلل من الحدود، والاتجار بالبشر، وتهريب البضائع غير المشروعة. وفي مجال الاتجار بالبشر، وضعت الحكومة مع اليونيسيف، في حزيران/يونيه ٢٠١١ الصيغة النهائية لخطة عمل للأمم المتحدة تتعلق بالأطفال والنزاع المسلح من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات الأمنية الوطنية، بهدف رفع اسم تشاد، في نهاية المطاف، من قائمة الأمم المتحدة للدول الراعية للجنود الأطفال.

٥٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، عرض الرئيس المخلوع، أمادو توماني توريه، البرنامج الخاص لتحقيق السلام والتنمية في شمال مالي مما يبيّن استعداد الحكومة إلى إعادة بسط سلطتها في الشمال. وعرضت الحكومة أيضا جملة من التدابير الرامية إلى جعل مؤسسة الأمن الوطني قادرة على التصدي لتهديد الإرهاب، ولا سيما في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو الشمالية الشاسعة. ووضعت التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٥٤ - واتخذت موريتانيا عدة خطوات لمكافحة التطرف في البلد، ولا سيما عقب تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل نتيجة للأزمتين في ليبيا ومالي. ويجري حاليا تنفيذ تشريعات واستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب[٦]. وبذلت الحكومة جهودا أيضا من أجل دحض شرعية المبررات الإيديولوجية للتصلُّب بتعيين مئات من الأئمة الجدد لإلقاء الخُطب في مساجد البلد، والتواصل مع السجناء من المتطرفين في إطار حوارات مع علماء ورجال دين إسلاميين برعاية الدولة. وبرزت موريتانيا كواحدة من الدول الأكثر تصميما على التصدي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي داخل أراضيها وخارجها.

٥٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نشر النيجر استراتيجيته الوطنية المتعلقة بالإرهاب والأمن والتنمية، والتي تستهدف ستة أقاليم من الأقاليم الثمانية الواقعة في منطقة الساحل والصحراء. وتتواءم هذه الاستراتيجية مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ ومع استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل لعام ٢٠١٢.

(٦) تتضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب العناصر التالية: (أ) العنصر الديني والعقائدي؛ (ب) العنصر الثقافي والأكاديمي؛ (ج) عنصر الاتصالات؛ (د) العنصر السياسي؛ (هـ) العنصر المتصل بالعدالة والدفاع والأمن. واعتُمِد القانون المتصل بمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٠.

هاء – التعاون عبر المحيط الأطلسي

٥٦ – أثناء اجتماع باريس الوزاري لمجموعة الثمانية الموسَّعة المعني بمكافحة الاتجار بالكوكايين عبر المحيط الأطلسي الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١١، اعتمدت ٢٢ دولة الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي، اللذين يهدفان إلى تعزيز التعاون عبر المحيط الأطلسي في مجال مكافحة مشكلة المخدرات العالمية[٧]. وتلت اجتماع باريس الوزاري لمجموعة الثمانية الموسَّعة الندوة المشتركة عبر المحيط الأطلسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي دارت في لشبونة، وركّزت على الشبكات غير المشروعة المتقاربة. ولذلك سعت مجموعة الثمانية الموسعة إلى تعزيز جهودها الهادفة لتحسين المساعدة المقدَّمة من المانحين ضمن إطار خطة العمل، ووسّعت نطاق المشاركة فيها لتشمل بلدانا من أمريكا اللاتينية.

٥٧ – وفي إطار خطة عمل مجموعة الثمانية الموسَّعة، قام مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة، وقوة حرس السواحل بالولايات المتحدة، والدائرة الأوروبية للعمل الخارجي التابعة للاتحاد الأوروبي، بتنظيم حلقة عمل في السنغال خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢ من أجل التصدي للثغرات الكامنة في نظام العدالة الجنائية البحرية في غرب أفريقيا.

رابعا – التقدم المحرز والتحديات

٥٨ – تُعتبر وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية التي أنشئت في سيراليون في إطار برنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا الأكثر تقدُّما في صفوف البلدان الخمسة الأعضاء في البرنامج. وهي تقدم المساعدة إلى شرطة الخيالة الملكية الكندية وإلى وكالة المملكة المتحدة لمكافحة الجرائم المنظَّمة الخطيرة في التحقيقات المتعلقة بعمليات الغش داخل البلد. وحققت الوحدة في ٢٦٩ قضية منذ أن بدأت العمل في عام ٢٠١٠. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نفّذت الوحدة ”عملية نسيم الصحراء“ التي أدت إلى مصادرة ١٢٨ كيلوغراما من القنب، وإلى إتلاف مساحات شاسعة من حقول الماريوانا وإلقاء القبض على ستة من المشتبه فيهم.

---

(٧) الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي لمجموعة الثمانية الموسَّعة. وتشمل المجالات السبعة للعمل المشترك ما يلي: (أ) الانضمام العالمي للاتفاقيات الدولية وتنفيذها على صعيد العالم؛ (ب) تحسين جمع المعلومات وتبادلها؛ (ج) تكثيف التعاون البحري؛ (د) تحسين الآليات القانونية للتعاون الدولي من أجل استهداف الأصول المتأتية عن الجرائم ومصادرها؛ (هـ) التصدي للآثار الطويلة الأجل الناجمة عن الاتجار بالمخدرات والمؤدية إلى زعزعة الاستقرار؛ (و) تعزيز قدرة الدول الأعضاء؛ (ز) تمويل مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وفي عام ٢٠١٢، جرى تنظيم عملية واسعة النطاق أُطلق عليها الاسم الرمزي ”عملية التبن الأخضر الأولى“ وقد جرت أثناءها مصادرة ١,٧ طن من الماريوانا واكتشفت أيضا عدة مزارع ماريوانا وأتلف محصولها. ولمواصلة الاستفادة من البرنامج، جرت مساعدة السلطات الوطنية في سيراليون على وضع تشريعات شاملة لمكافحة المخدرات.

٥٩ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أُجريت تقييمات للشروع في تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا في كوت ديفوار وفي غينيا. ووفّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا المعدات اللازمة للتخلص من ثلاثة مخزونات من السلائف الكيميائية المُصادرة في غينيا. وأنشئت وحدتان لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في ليبريا وغينيا - بيساو. وقبل الانقلاب الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢، قامت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية التي أُنشئت في غينيا - بيساو بمصادرة عدة كميات من الكوكايين، وإن كانت بأحجام صغيرة، وقامت الشرطة القضائية بإتلافها بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إلا أنه نظرا للحالة السياسية الراهنة، علّق المكتب الأنشطة التي يضطلع بها في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، ولم يعد له أي وجود في غينيا - بيساو في انتظار استعادة النظام الدستوري هناك. وجرى تعزيز المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول في سيراليون، وغينيا - بيساو، وليبريا وجرى تزويدها أيضا بالتجهيزات المناسبة لتصبح أكثر فعالية.

٦٠ - ومع أن مبادرة ساحل غرب أفريقيا، أسهمت في مجالات منها تحسين التعاون في مجال إنفاذ القانون وجمع المعلومات، فهناك حاجة ملحّة إلى مواصلة تعزيز تقديم المساعدات التقنية والمالية باعتبارها جزءا من استراتيجية استدامة أعمّ. وفي هذا الصدد، اعترف الاجتماع الوزاري لعام ٢٠١١ المعقود في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا أيضا بضرورة إنشاء هيكل إقليمي شامل لإدارة المشاريع لضمان التلاحم في إطار المبادرة والتكيّف مع التطورات الأخرى في مجالي إنفاذ القانون والقضاء التي تشهدها منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستكفل هذه التدابير أن تحقق المبادرة أهدافها العامة مع مراعاة التحديات الناجمة عن العمل في بيئات هشة وضرورة إدخال إصلاحات طويلة الأجل.

٦١ - وفي إطار البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية وحدات مشتركة لمراقبة الموانئ في بنن، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وغانا، وقد آتت هذه المساعي ثمارها. فقد صادرت الوحدة، التي أُنشئت في ميناء لومي في توغو، ما يضاهي ١٩٢ كيلوغراما من الكوكايين في عام ٢٠١١، كانت مخبأة في منصات شحن قادمة من البرازيل، و ٣,٧ كيلوغرامات من ’ترامادول‘، وهو مستحضر اصطناعي له أثر شبيه بأثر الأفيون ولكنه لا يخضع للمراقبة

الدولية تم استيراده بصفة غير قانونية من الهند، و ٠٠٠ ٦ سيجارة تحمل علامات تجارية مزيفة مصدرها الإمارات العربية المتحدة. وفي نفس السنة، صادرت الوحدة التي أُنشئت في ميناء تيما في غانا ٥٠٠ علبة مزورة لخراطيش حبر للاستخدام في طابعات من صنع شركة Hewlett Packard وأسلحة صعق غير قانونية، ومواد تجميل مغشوشة تحمل علامة شركة يونيليفر[٨]. وفي عام ٢٠١١، ساعدت الوحدة، التي أُنشئت في ميناء كوتونو في بنن، على مصادرة ٢٠٢ من كيلوغرامات الهيروين كانت مخبأة في شحنة من القمصان بأكمام قصيرة في حاوية متجهة إلى نيجيريا، وعُثر على ٤٠٥ كيلوغرامات من الكوكايين في حاوية من صمامات الأنابيب كانت قادمة من البرازيل[٩]. واضطلعت الوحدة، التي أُنشئت في ميناء داكار في السنغال، بدور هام في مصادرة ٧٠٠ ٨ قطعة مغشوشة من الشعر المستعار تحمل علامة شركة ''فينوس''، و ٢٠٠ ١٠ زجاجة دواء انتهت صلاحيتها، وتجهيزات لغسل الكلى دون شهادات[١٠].

٦٢ - وفي إطار مشروع الاتصالات بين المطارات، ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الجمارك العالمية، على إنشاء فرق عمل لمهام المكافحة المشتركة بين المطارات في المطارات الدولية ذات الأولوية الموجودة في توغو، والرأس الأخضر، والسنغال، ومالي حيث قامت بمصادرة كميات كبيرة من القنب، والكوكايين، والذهب. وقد أُجريت بعثات تقييم في غانا، وكوت ديفوار، وكينيا، ونيجيريا من أجل المساعدة على توسيع نطاق هذا المشروع الابتكاري.

٦٣ - ولا يزال مستوى وعي السلطات المحلية بالتدفقات المالية غير المشروعة متدنيا نسبيا. وحتى الآن، لم يبلّغ عن نجاح عمليات إدانة على جرائم متصلة بالفساد، وعن مصادرة عائدات غير مشروعة متأتية من الجرائم، إلاّ الرأس الأخضر، والسنغال، ونيجيريا. وعلاوة على ذلك، فإن الأحكام القانونية غير الكافية، وعدم وضوح المبادئ التوجيهية والإجراءات إلى جانب تدني مستوى التنسيق في ما بين الوكالات، لا تزال تعرقل الاسترداد الفعلي لعائدات الجريمة. ولمواجهة هذه التحديات، يعتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة على إنشاء شبكة إقليمية مشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول من أجل تيسير تبادل المعلومات.

---

(٨) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - منظمة الجمارك العالمية، البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، (Year End Report 2011) (تقرير نهاية السنة، ٢٠١١)، الصفحة ٢٢.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٣.

٦٤ - وفي مجال مكافحة الإرهاب، يجب تعزيز قدرات العدالة الجنائية والهيئة القضائية الإقليمية لمنطقة الساحل. ولم يُحرز تقدم يُذكَر في تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)[١١] و ١٣٧٣ (٢٠٠١)[١٢] رغم المساعدات التقنية الكبيرة التي قُدِّمت في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٢، طلبت حكومة غامبيا الدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على القيام رسميا بإتلاف طنيّن من الكوكايين صودرا في عام ٢٠١٠. وتلبية لهذا الطلب، أُجريت بعثة تقييم تقني، للقيام، في جملة أمور، بمناقشة إمكانية إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات والجريمة. وفي إطار البرنامج الوطني المتكامل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ في الرأس الأخضر، برهنت مصادرة ١,٥ طن من الكوكايين في برايا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على تعزيز القدرات المؤسسية في هذا البلد. ويساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الحكومةَ على وضع برنامج وطني متكامل جديد في إطار برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة[١٣].

٦٦ - ورغم إحراز بعض التقدم نحو التخفيف من حدة بعض التهديدات التي تؤثر على غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لا تزال الدول الأعضاء تواجه تحديات معقدة ومتزامنة. ويحول عدم الاستقرار السياسي، والتوترات الداخلية التي لا تزال قائمة، والاتساع الجغرافي للمنطقة، دون تقديم المساعدة التقنية وتنفيذ برامج بناء القدرات بفعالية وفي الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، فإن محدودية قدرات الاستيعاب، وعدم كفاية الموارد المتاحة، وعدم التنسيق الملحوظ على جميع المستويات، تترك المزيد من الآثار السلبية على استمرار المبادرات الجارية.

خامساً - التوصيات

٦٧ - فيما يلي التوصيات الموجهة للدول الأعضاء في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وللشركاء الدوليين وللأمم المتحدة بشأن كيفية تصدي مجلس الأمن للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع مراعاة وجهات نظر الدول الأعضاء والتجارب الأخيرة في الميدان؛

---

(١١) اتخذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أنشأ هذا القرار نظام جزاءات ضد الأفراد والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة، و/أو أسامة بن لادن، و/أو حركة الطالبان حيثما وُجِدوا.

(١٢) اتُّخذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر باعتباره من تدابير مكافحة الإرهاب التي اتُّخِذت بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي استهدفت الولايات المتحدة.

(١٣) لتحقيق هذه الغاية، أُجري عدد من بعثات التقييم المواضيعية في عام ٢٠١١.

الدول الأعضاء في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

(أ) دعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مراقبة المخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، ومنح الأولوية لتمديد خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وتنفيذها، تمشياً مع البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الحادية والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(ب) تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي عن طريق المنتديات القائمة؛

(ج) وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والإرهاب، بالإضافة إلى تحسين الوقاية والعلاج من المخدرات، وتخصيص الموارد اللازمة لتمويل تنفيذها، وكذلك التشجيع على تولي السلطات المحلية زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستدامة على المدى الطويل؛

(د) تعزيز التعاون بين الوكالات على الصعيد الوطني لدى جميع الجهات الفاعلة المعنية بمنع الجريمة المنظمة؛ وتعزيز القدرات الوطنية، ولا سيما نُظم العدالة الجنائية وإنفاذ القوانين، بترشيد الموارد تحت الإشراف المدني؛

(هـ) وضع وتنفيذ التدابير الرامية إلى حماية ضحايا الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومساعدتهم، والحد من مواطن الضعف المحددة التي تؤثر في الأشخاص المتاجر بهم والمهاجرين المهربين؛

(و) دعم تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب الجديدة وخطة التنفيذ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمشياً مع الصكوك الدولية ذات الصلة بالموضوع؛

(ز) تعزيز الجهود الرامية إلى توطيد الحكم الرشيد والعدالة الجنائية، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، تمشياً مع إعلان باماكو لعام ٢٠١١ بشأن الإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان؛

(ح) مواصلة وضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية شاملة لمكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)؛

(ط) توعية الجمهور بأثر الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والإرهاب في المنطقة؛

الشركاء الدوليون

(ي) مواصلة دعم الدول الأعضاء في المناطق دون الإقليمية في تنفيذ الأُطر التنفيذية الإقليمية، مثل خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وتمديد خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وكذلك الخطط الوطنية ذات الصلة بالموضوع في بلدان المنطقة دون الإقليمية؛

(ك) زيادة الدعم المقدم من المانحين إلى المنطقة وتحسين التنسيق بين الجهات المانحة، وتوطيد التعاون عبر المحيط الأطلسي وكفالة اتباع نهج متوازن في دعم برامج بناء القدرات التي تستهدف المنطقة؛

(ل) دعم الجهود الرامية إلى إدماج الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مجمل خطة الأمم المتحدة للأمن والتنمية، بهدف كفالة تحقيق التفاعل المتسق والمتعدد التخصصات؛

(م) دعم آليات التعاون الإقليمي المنخرطة في عمليات التحقيق والملاحقة القضائية في القضايا المتعلقة بالاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، بما في ذلك حجز الأصول الجنائية ومصادرتها؛

(ن) دعم الجهود الرامية إلى القيام بشكل منهجي بجمع المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة في المنطقة، وتحليلها وتبادلها، وفقاً للأحكام المعنية من الأنظمة التشريعية؛

(س) دعم دور المجتمع المدني في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعزيز العدالة والنزاهة، وكذلك تحسين الوقاية والعلاج من المخدرات في المنطقة، وتنفيذ البرامج الرامية إلى حماية الضحايا والشهود والمحققين؛

(ع) دعم وضع وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة بشأن الساحل، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢)؛

الأمم المتحدة

(ف) تأييد تمديد الخطة الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وتنفيذ الخطة التشغيلية للجماعة؛

(ص) تعزيز إطار عمل شامل ومتوازن يركز على الوقاية وبناء القدرات وتقاسم المسؤوليات والتعاون الإقليمي والأقاليمي، بالإضافة إلى حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، في إطار فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(ق) زيادة تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع ممثلي الخاصين في غرب أفريقيا، ومبعوثي الخاص إلى منطقة الساحل للتصدي لتهديدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات للسلام والأمن في المنطقة؛

(ر) تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة المقبلة بشأن منطقة الساحل، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، وبالتالي كفالة اتباع نهج متوازن في معالجة قضايا الحوكمة والأمن وحقوق الإنسان والتنمية والقضايا المتصلة بالشؤون الإنسانية؛

(ش) ضمان التعاون الوثيق مع جميع شركاء التنمية والمجتمع المدني، ودعمهم؛

(ت) مواصلة وضع وتنفيذ استراتيجيات لمكافحة التهديدات الأمنية المتنامية، وتعزيز العدالة والنزاهة، ومعالجة الجوانب المتعلقة بالصحة من استخدام المخدرات في المنطقة، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ث) تحديد ونشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التحقيق في القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية وملاحقة مرتكبيها قضائياً؛

(خ) دعم آليات التعاون الإقليمي الرامية إلى تعزيز جوانب العدالة الجنائية للاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك استرداد عائدات الجريمة؛

(ذ) دعم الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة النارية والذخائر غير القانونية ومصادرها والتخلص منها، بغرض تعزيز النُظم الوطنية لمراقبة الأسلحة النارية؛

(ض) تعزيز التعاون مع لجنة بناء السلام، وبين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في المنطقة، في إطار فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(ظ) دعم إنشاء فريق الاتصال الدولي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا لضمان استمرار التعبئة السياسية الرفيعة المستوى والتنسيق الدولي؛

(غ) مواصلة رصد المعلومات عن الاتجاهات المتصلة بالمخدرات والجريمة وتحليلها وتبادلها، وذلك لإعمال الاستجابات المناسبة وتنفيذها بالتشاور مع الجهات الفاعلة المعنية.

سادساً – خاتمة

٦٨ – لا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكّل تهديداً رئيسياً للسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويفاقم عدم الاستقرار السياسي في المنطقة من خطورة الوضع، كما يدل على ذلك الفراغ في السلطة الناشئ عن الانقلابين في غينيا – بيساو ومالي في عام ٢٠١٢، وانتشار الأسلحة المسربة من الترسانة الليبية، وتزايد الأدلة على وجود روابط بين العصابات الإجرامية والجماعات المتطرفة في المنطقة. وقد عزز هذا الأمر الحاجة إلى المزيد من الجهود المتضافرة في التصدي للتهديدات عبر الوطنية القائمة والناشئة في المنطقة، التي لها آثار عالمية. غير أنه لا يمكن معالجة هذه القضايا بطريقة مجزأة. بل هي تتطلب استجابة متكاملة ومتعددة التخصصات تركز على معالجة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بوصفها قضية إنمائية رئيسية.

٦٩ – ولذا، فإنني أشجع الدول الأعضاء على السعي إلى تعزيز التدابير الفعّالة للتصدي عن طريق المبادرات القائمة، ولا سيما البرنامج الإقليمي الخاص لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، الذي يضطلع به مكتب المخدرات والجريمة والذي يدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ويشمل المبادرات الهامة المشتركة بين الوكالات، مثل برنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وأحث كذلك الدول الأعضاء على أن تعتمد نهجاً متوازناً إزاء معالجة التحديات الأمنية القائمة يكمل جهود إنفاذ القوانين ببناء القدرات القضائية وفي مجال منع تعاطي المخدرات، ضمن إطار سيادة القانون. بيد أنه بالنظر إلى أن نجاح هذه التدابير يتوقف على الالتزام السياسي والمؤسسي الرفيع المستوى، وعلى تولي الأمور على الصعيد الوطني والإقليمي، فمن الأهمية بمكان أن توسع الدول الأعضاء نطاق دعمها ليشمل خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي حلت محلها، بالإضافة إلى المبادرات الوطنية الرامية إلى تنفيذ تلك الخطط.

٧٠ – وأحث الدول الأعضاء التي لم تصدق على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد والإرهاب و لم تعتمدها بعدُ على القيام بذلك بسرعة، وكفالة تنفيذها تنفيذاً فعّالاً بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء تدفق الأسلحة إلى منطقة الساحل بعد الأزمة في ليبيا في عام ٢٠١١، الذي اقترن بظهور جماعات متطرفة جديدة في المنطقة، فإنني أهيب بالدول الأعضاء أن تدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، واستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة في

منطقة الساحل، بالإضافة إلى استراتيجية مكافحة الإرهاب وخطة التنفيذ للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧١ - ويتطلب التصدي الفعّال والعملي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة تعزيز التعاون عبر المحيط الأطلسي بين القارات الثلاث الأكثر تضرراً من مشكلة المخدرات العالمية، وهي أمريكا الجنوبية، وأفريقيا، وأوروبا، تمشياً مع مبدأ المسؤولية العامة المشتركة، وعلى أساس التخفيض المتزامن في العرض والطلب. وتحقيقاً لهذه الغاية، ثمة حاجة إلى تعبئة موارد إضافية لمواصلة مكافحة المخدرات والجريمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ولذا، فإنني أشجع الجهات المانحة على الاستجابة بسخاء لنداءات الدعم، نظراً لجسامة التحديات التي تؤثر في المنطقة وصعوبات العمل في البيئات الهشة.

٧٢ - وفي الختام، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز شراكتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية، وتكريس جهودها عن طريق المنتديات القائمة للعمل على نطاق المنظومة، على أساس مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونات لعام ٢٠٠٥، وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨. وسيكفل هذا الأمر التنسيق الدولي الفعّال والمساءلة المتبادلة عن تحقيق النتائج وتوطيد الإنجازات التي تحققت بالفعل، على نحو أفضل، وتجنب ازدواجية الجهود.